

تقرير فرنسي: فشل مشاريع بن سلمان تحتم على السعوديين التعايش مع التقشف



التغيير

قال تقرير فرنسي إن فشل مشاريع ولى العهد محمد بن سلمان داخل المملكة وخارجها، يحتم على المواطنين السعوديين التعايش مع التقشف.

واعتبر التقرير الذي نشرته أسبوعية مجلة "جون أفريك" الفرنسية، أن الأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا، وانهيار أسعار النفط، بالإضافة إلى انغماض المملكة في المستنقع اليمني، بمثابة ملفات أضعفت الطموحات الفرعونية لابن سلمان وأدخلتها في نفق مظلم.

ورأت "جون أفريك" أنه بات على السعوديين اليوم التعايش مع التقشف، بعد أن فُرِضت عليهم حزمة من التدابير الصارمة.

وأبرز ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف (من 5 في المئة إلى 15 في المئة)،

وتحفيض الأجر حتى 40 في المئة في القطاع الخاص، وتعليق بعض البدلات الحكومية، ووقف عدد الاستثمارات العامة.

واستدركت "جون أفريلك": رغم أن محمد بن سلمان لم يكن باستطاعته قبل أربع سنوات توقع هذه الأزمة الصحية العالمية التي تشن اليوم مشاريعه، إلا أن بعض خياراته وقراراته ليست بالغريبة عن الوضع الاقتصادي الحالي الذي تعشه المملكة.

ودللت على ذلك بقرار الدخول في مواجهة مع روسيا بعد مكالمة هاتفية عاصفة في أوائل شهر مارس/آذار مع فلاديمير بوتين. رفض الأخير تحفيض الإنتاج الروسي من النفط، وأعلنت المملكة زيادة في الإنتاج للحفاظ على حصتها في السوق.

وقالت إن العملية العسكرية في اليمن فشلت فشلاً مدوياً، وبات على المملكة الآن التعامل مع التمومات الانفصالية في الجنوب، بعد أن أعلن "المجلس الانتقالي الجنوبي"، المدعوم إماراتياً، نهاية أبريل/نيسان، استقلال جنوب البلاد، بعد فشل اتفاق السلام مع حكومة هادي، المحمية من الرياض.

وداخل المملكة، قالت "جون أفريلك" إن الضغط المالي المتزايد على العائلات بمملكة آل سعود من شأنه أن يطفئ نجم ابن سلمان - الذي وعد بالكثير - غير أنه من الواضح أنه لا يمكنه الوفاء بالتزاماته.

ولتلاشي هذا الأمر، أكدت المجلة الفرنسية أن ولـى العهد حرص على فرض دولة بوليسية على نطاق غير مسبوق في المملكة مع جهاز مراقبة شاملة وجهاز دعائية، خاصة على الإنترنت.

و قبل أيام، نشرت الهيئة العامة للجمارك في المملكة، قائمة بالسلع المقرر رفع الرسوم الجمركية عليها، اعتباراً من العاشر من الشهر الجاري.

وتضم القائمة نحو 3 آلاف سلعة مختلفة، تراوحت نسبة الرفع الجمركي عليها بين 3 و25 بالمائة.

وبحسب وسائل إعلام سعودية، فإن هذه النسبة تضاف إليها القيمة المضافة الجديدة والتي اعتمدت 15 بالمائة.

ومؤخراً، أعلنت وزارة الاسكان في المملكة، لجمهورها العسكريين والمواطنين، وقف مدفوعات اثنين من

برامجه لدعم الرهن العقاري في الوقت الذي تتطلع فيه إلى خفض التكاليف.

وقالت وزارة الإسكان على موقعها الإلكتروني إنها سيتم تعليق برنامج القروض بدون فائدة للعسكريين الذي يغطي 20% من العقار، أو ما يصل إلى 140 ألف ريال سعودي (37 ألف دولار). كما تم إيقاف خطة أخرى تقدم للمواطنين مساعدة تصل إلى 95 ألف ريال أو 10% من الممتلكات.

ورأت مجلة "كا بيتابل" الفرنسية أن صدمة التقشف التي تعرض لها الشعب السعودي، "بخرت أحلام العديد من الشباب" في البلاد، متوقعة في الوقت ذاته، أن تؤجج تلك الصدمة الاستياء ضد محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للمملكة.

وقالت "كا بيتابل" إن سكان المملكة وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها أمام إجراءات تقشفية صادمة ستؤدي إلى انخفاض الدخل وتراجع معدلات التوظيف، وتدحرج الظروف المعيشية، خاصة بعد مضاعفة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة مرات، في دولة لم يكن مفهوم الضريبة فيها معروفاً منذ وقت ليس ببعيد.

ويتوقع مراقبون أن يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوى الدخل أن يهدد العقد الاجتماعي بين السلطة والشعب، ويعرقل مسيرة التطوير التي يتبعها ابن سلمان ويضع المملكة في مفترق طرق صعب بعد ثلاثة أولى من السنة وصل فيها عجز الميزانية إلى تسعه مليارات دولار.

ويواجه اقتصاد المملكة أزمة مزدوجة تتمثل في تفشي فيروس كورونا بالتزامن مع هبوط حاد في أسعار النفط، وبحسب المجلة فإن إجراءات التقشف القاسية التي اتخذتها سلطات آل سعود تعكس مدى الخطر الذي يهدد أساس دولة الرفاهية.

ووصفت "كا بيتابل" إجراءات التقشف القاسية بـ"المثيرة للدهشة"، خاصة وأنها تزامن من إنفاق غير مبرر لحكومة آل سعود في صفقة استحواذ صندوق الاستثمار العام على حصة قدرها في كارنيفال كورب المشغلة للسفن السياحية (التي تعاوني من تداعيات فيروس كورونا) 775 مليون دولار، بالإضافة إلى تقديم عرض بقيمة 372 مليون دولار لشراء نادي نيوكاسل يونايتد الإنجليزي.